

OIL POLICY OF SAUDI ARABIA KINGDOM

Aluosif, Nora A.

Department of Economics, College of Business Administration, King Saud University.

السياسة البترولية للمملكة العربية السعودية

نورة بنت عبد الرحمن اليوسف

قسم الاقتصاد- كلية إدارة الأعمال- جامعة الملك سعود

الملخص

أدى الارتفاع الأخير في الطلب العالمي على الطاقة والذي تبعه ارتفاع في أسعار الطاقة على إعادة التركيز على أهمية دور المملكة العربية السعودية كأكبر دولة مصدرة للنفط. تبحث الدراسة صناعة النفط السعودية من التصدير والإنتاج والتكرير ، كما تضيف فصل عن الغاز الطبيعي وإنتاجه والمشاريع التنقيبية والاستكشافيه له ، وتقدم الورقة أحدث البيانات الحالية للمملكة العربية السعودية على النفط والمنتجات النفطية والقدرة الإنتاجية والتكريرية ، وتقدر الطاقات الإنتاجية ، والصادرات البترولية ، وفي ختام البحث يتم تحدد الوقائع الراهنة التي تشكل السياسة النفطية السعودية.

المقدمة

تمتلك المملكة العربية السعودية أكبر سعة إنتاجية للنفط في العالم ، وتشير التقديرات إلى أن سعتها الإنتاجية خلال عام ٢٠٠٨م تقدر بنحو ١٠.٥-١١.٠ مليون برميل في اليوم. وتعد السعودية من كبار مصدري النفط في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا ، كما تجمع الدراسات المتعلقة بالطاقة إلى وجود ٥٦% من النفط و٤١% من الغاز العالمي في منطقة الخليج العربي. وتعد المملكة أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم حيث تشكل احتياطياتها من النفط ٢٠% من إجمالي احتياطيات النفط العالمي و٤% من الغاز الطبيعي ، كما تؤمن المملكة ١٢.٤٠ من احتياجات العالم. وتشارك السعودية في عدة مشاريع تهدف إلى رفع طاقتها الإنتاجية إلى ١٢.٥ مليون برميل يومياً مع حلول عام ٢٠٠٩م. كما تعزز مضاعفة قدرتها التكريرية داخل وخارج المملكة لتصل إلى ٦ ملايين برميل يومياً بحلول ٢٠١٣م. وتمتلك السعودية رابع أكبر احتياطيات الغاز الطبيعي في العالم وتواجه السعودية طلباً متزايد على الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات الزيادة السكانية السريعة والمشروعات الجديدة في قطاعي البتوكيمياويات والصناعة. لذا تهتم هذه الورقة بالقاء الضوء على السياسات البترولية في المملكة حيث تبدأ في الفصل الأول مكانة النفط في الاقتصاد السعودي ثم يليه دور النفط كمصدر رئيسي للطاقة في سوق الطاقة العالمي ، وفي الفصل الثالث دور السعودية كأكبر مصدر للنفط في سوق النفط العالمي وفي الفصل الرابع تقوم الورقة بتحليل استهلاك الطاقة المحلي ، والفصل الخامس يتحدث الصناعة النفطية في السعودية وأنواع النفط السعودي والأنابيب ووسائل النقل العالمية وصناعات تكرير النفط ثم استهلاك المنتجات النفطية المحلي ، ويليه الفصل السادس عن الغاز الطبيعي ، ثم الفصل السابع والذي يتحدث عن ركائز السياسة البترولية للمملكة العربية السعودية والفصل الثامن يشمل الخاتمة.

١- دور النفط في الاقتصاد السعودي:

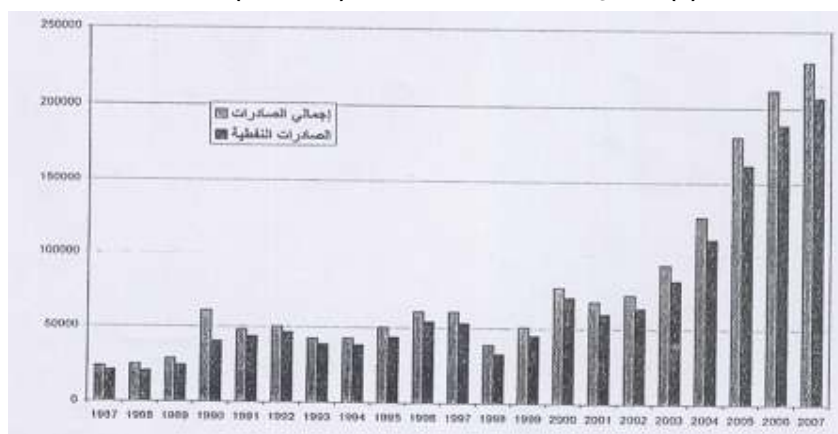
تمثل الإيرادات النفطية ٨٨% في عام ٢٠٠٧ من إجمالي دخل صادرات المملكة ، و٨٧% من الإيرادات الحكومية و٣٢.٢١% من إجمالي الناتج المحلي (الأسعار الثابتة) في عام ٢٠٠٧م. مازال الاقتصاد السعودي يعتمد على الدخل النفطي على الرغم من المحاولات لتنويع الاقتصاد السعودي. أدى ارتفاع أسعار النفط وارتفاع الصادرات السعودية من النفط إلى ارتفاع الدخل النفطي ونمو مرتفع في إجمالي الناتج المحلي في أعوام الألفية وصل إلى ٧.١٢% في عام ٢٠٠٣م.

جدول (١): قيمة إجمالي الصادرات والصادرات النفطية (ألف دولار)

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٤٢٣٩٥	٥٠٢٨٧	٤٧٦٩٧	٦٠٧٣٢	٢٨٣٨٨	٢٤٣٧٦	٢٣١٩٩	الصادرات
٣٨٦٢١	٤٦٥٢٧	٤٣٦٠٧	٤٠١٢٠	٢٤٠٩٥	٢٠٢٠٥	٢٠٤٢٧	الصادرات النفطية
٩١.١٠	٩٢.٥٢	٩١.٤٣	٦٦.٠٦	٨٤.٨٨	٨٢.٨٩	٨٨.٠٥	%
٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	
٧٧٤٨١	٥٠٦٩٠	٣٨٨٢٢	٦٠٧٣٢	٦٠٧٢٨	٥٠٠٤١	٤٢٦١٤	الصادرات
٧٠٨٦٦	٤٤٨٨٠	٣٢٥٦٩	٥٣٣٤٣	٥٤٢٧٢	٤٣٥٤٧	٣٨١٣٨	الصادرات النفطية
٩١.٤٦	٨٨.٥٤	٨٣.٨٩	٨٧.٨٣	٨٩.٣٧	٨٧.٠٢	٨٩.٥٠	%
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٢٢٩٩٩٠	٢١١٣٠٦	١٨٠٥٧٢	١٢٥٩٩٨	٩٢٠٢٩	٧٢٤٦٤	٦٧٩٧٣	الصادرات
٢٠٤٦٨٠	١٨٨٤٦٨	١٦١٧٨٤	١١٠٨٩٦	٨٤٩٠٨	٦٣٨١٤	٥٩٧٨٨	الصادرات النفطية
٨٨.٠١	٨٩.٦٠	٨٩.١٩	٨٩.٧٨	٩٢.٢٦	٨٨.٠٦	٨٧.٩٦	%

المصدر: Opec statistical bulletin.

الشكل (١): إجمالي الصادرات والصادرات النفطية (مليون دولار) ١٩٨٧-٢٠٠٧



جدول (٢): الإيرادات الكلية لحكومة المملكة العربية السعودية وحصة الإيرادات النفطية من الإجمالي

النسبة	الإجمالي	إيرادات أخرى	الإيرادات النفطية	العام	النسبة	الإجمالي	إيرادات أخرى	الإيرادات النفطية	العام
٧٧.٨٥	٢٠٥٥٠٠	٤٥٥١٥	١٥٩٩٨٥	١٩٩٧	٥٥.٥١	٧٦٤٩٨	٣٤٠٣٤	٤٢٤٦٤	١٩٨٦
٥٦.٤٩	١٤١٦٠٨	٦١٦١٠	٧٩٩٨	١٩٩٨	٦٤.٩٣	١٠٣٨١١	٣٦٤٠٦	٦٧٤٠٥	١٩٨٧
٧٠.٨٣	١٤٧٤٥٤	٤٣٠٠٧	١٠٤٤٤٧	١٩٩٩	٥٧.٢١	٨٤٦٠٠	٣٦٢٠٠	٤٨٤٠٠	١٩٨٨
٨٣.٠٩	٢٥٨٠٦٥	٤٣٦٤١	٢١٤٤٢٤	٢٠٠٠	٦٦.٢٣	١١٤٦٠٠	٣٨٧٠٠	٧٥٩٠٠	١٩٨٩
٨٠.٦١	٢٢٨١٥٩	٤٤٢٤٤	١٨٣٩١٥	٢٠٠١	٧٧.٧٨	١٥٨٣١٩	٣٥١٧١	١٢٣١٤٨	١٩٩٠
٧٧.٩٨	٢١٣٠٠٠	٤٦٩٠٠	١٦٦١٠٠	٢٠٠٢	٧٧.٧٨	٣١٦٦٣٩	٧٠٣٤٢	٢٤٦٢٩٧	١٩٩١
٧٨.٨٤	٢٩٣٠٠٠	٦٢٠٠٠	٢٣١٠٠٠	٢٠٠٣	٧٥.٩٢	١٦٩٦٤٧	٧٠٨٥٧	١٢٨٧٩٠	١٩٩٢
٨٤.١٢	٣٩٢٢٩١	٦٢٢٩١	٣٣٠٠٠٠	٢٠٠٤	٧٤.٩٢	١٤١٤٤٥	٣٥٤٦٩	١٠٥٩٧٦	١٩٩٣
٨٩.٤٠	٥٦٤٣٣٥	٥٩٧٩٥	٥٠٤٥٤٠	٢٠٠٥	٧٤.٠٤	١٢٨٩٩١	٣٣٤٨٦	٩٥٥٠٥	١٩٩٤
٨٩.٧٣	٦٧٣٦٨٢	٦٩٢١٢	٦٠٤٤٧٠	٢٠٠٦	٧٢.١٧	١٤٦٥٠٠	٤٠٧٧٢	١٠٥٧٢٨	١٩٩٥
٨٧.٤٦	٦٤٢٨٠٠	٨٠٦١٤	٥٦٢١٨٦	٢٠٠٧	٧٥.٩٣	١٧٩٠٨٥	٤٣١٠٣	١٣٥٩٨٢	١٩٩٦

على الرغم من ارتفاع الإيرادات النفطية، إلا أن السعودية تواجه العديد من التحديات الاقتصادية مثل ارتفاع نسبة العمالة الوافدة، ومناستها للعمالة المحلية في القطاع الخاص، التضخم وزيادة الأسعار،

انهيار سوق الأسهم في فبراير ٢٠٠٦م وانخفاض مستوى مؤشر السوق من ٢١٠٠٠ حتى وصل إلى ٧٠٠٠ وانعكاسه على دخول الأفراد ، استمرار انخفاض مؤشر السوق حتى وصل أقل من مستوى ٥ آلاف في ديسمبر ٢٠٠٨م ، كما أن انخفاض قيمة الدولار والتي أدت إلى ارتفاع تكلفة واردات المملكة مقابل انخفاض قيمة الدولار المستخدم للنفط. ولكن تتميز السعودية بأن لديها ١٠٠ بليون دولار من الأصول الأجنبية والتي تعطي سندا مالياً.

جدول (٣): إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات (مليون ريال) بالأسعار الثابتة

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	
٥٤٢٩٢٧	٥٤٢٧٢٦	٥٢٠٩٩٩	٤٧٦٢٢٥	٤٣٩٢٣٨	٤٣٧١٩٢	٤٠٨٧٥٢	إجمالي الناتج المحلي
٢٠٧٤٩١	٢١٤١٠٩	٢٠٧٩١١	١٧٠٠٧٦	١٣٦٩٦٦	١٤٠٧٦٩	١١٦١٠٣	قطاع الزيت
٣٨٠٢٢	٣٩٠٤٥	٣٩٠٩١	٣٥٠٧١	٣١٠١٨	٣٢٠٢٠	٢٨٠٤٠	نسبة قطاع الزيت من إجمالي الناتج المحلي
٢١٨٨٦٨	٢٠٨٩٠٨	٢٠٨٦٦	١٩٧٠٤١	١٩٦٨٢٧	١٩٣٤٨١	١٩٠٠٨١	القطاع الخاص
١٢٢٥٦٨	١١٩٧٠٩	١١٢٢٢٢	١٠٩١٠٨	١٠٩١٠٨	١٠٥٤٤٥	١٠٢٩٤٢	القطاع الحكومي
٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	القطاع النفطي
٦٢٣٢٣٧	٥٩٣٩٥٥	٥٩٨١٥٤	٥٨٢٤٣٨	٥٦٧٥٥٠	٥٤٩٩٦٣	٥٤٧٧٩٩	إجمالي الناتج المحلي
٢١٢٦٥٢	١٩٨٩٨٨	٢١٥٣٥٧	٢٠٨٧٢٤	٢١١٨٧٩	٢٠٦٩٧٢	٢٠٧٨٨٩	قطاع الزيت
٣٤٠١٢	٣٣٠٥٠	٣٦٠٠٠	٣٥٠٨٤	٣٧٠٣٣	٣٧٠٦٣	٣٧٠٩٥	نسبة قطاع الزيت من إجمالي الناتج المحلي
٢٦٦٤٣٧	٢٥٥٢٠٠	٢٤٤٨٩١	٢٣٨٧٠٥	٢٢٨٣٩٢	٢١٧٦٤٤	٢١٥٧١٩	القطاع الخاص
١٤٤١٤٨	١٣٩٧٦٧	١٣٧٩٠٥	١٣٥٠٠٨	١٢٧٢٧٤	١٢٥٣٤٦	١٢٤١٩١	القطاع الحكومي
٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	القطاع النفطي
٨٠٣٥٧٧	٧٧٧٢٤٩	٧٥٣٥٣٣	٧١٣٨٩٩	٦٧٨١٨٣	٦٢٩٧٧٢	٦٢٩٢٦٥	إجمالي الناتج المحلي
٢٥٠٤٧٦	٢٤٩٢٨١	٢٥١١٩١	٢٣٦٤٥٩	٢٢١٥٤٥	١٨٩١١٢	٢٠٤٣٦٥	قطاع الزيت
٣١٠١٧	٣٢٠٠٧	٣٣٠٣٤	٣٣٠١٢	٣٢٠٢١	٣٠٠٠٣	٣٢٠٤٨	نسبة قطاع الزيت من إجمالي الناتج المحلي
٣٧٤١٤١	٣٥٣٦٩٥	٣٣٣٠٧	٣١٤٩٢٤	٢٩٨٩٧٠	٢٨٧٦٦٧	٢٧٦٢٥٤	القطاع الخاص
١٧٨٩٦١	١٧٤٢٢٢	١٦٩٠٤٣	١٦٢٥١٦	١٥٧٦٦٨	١٥٢٩٩٢	١٤٨٦٤٦	القطاع الحكومي

وأخيراً فإن ارتفاع الإيرادات النفطية يمثل دافعاً للأخذ بالإصلاحات الاقتصادية والتي سوف تؤدي إلى خفض القطاع الحكومي المتضخم ، كما أن الأزمة العالمية والتي تواجه اقتصاديات العالم والتي بدأ تأثيرها على أسعار النفط حيث انخفضت بنسبة ٧٥% في ديسمبر ٢٠٠٨م ، بسبب انخفاض الطلب على النفط الناتج من تباطؤ الاقتصادات العالمية بالإضافة إلى انخفاض الطلب على البتروكيماويات ، الناتج من انخفاض الطلب على السلع المنتجة من البتروكيماويات وعلى صادرات شرق آسيا من المناجم النفطية ما يزيد على ٦٠% من إجمالي التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي:

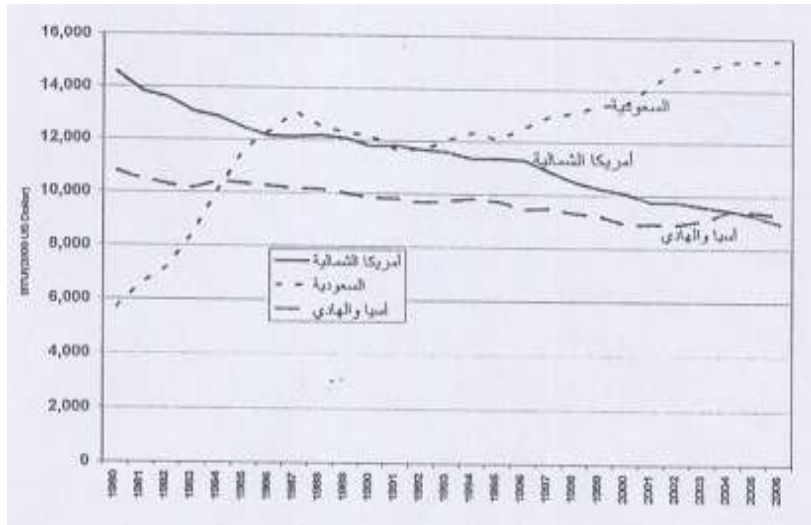
- تنويع الاقتصاد.
- الأزمة العالمية وانخفاض الطلب على النفط.
- سوق العمل وتوظيف السعوديين.
- الفرض الاستثمارية المحلية وإصلاح الأسواق المالية.

وتعمل السعودية على مواجهة تلك التحديات من خلال التطورات الهيكلية التي مرت بها السعودية لتصبح أحد أهم اقتصاديات العالم كعضو فعال في مجموعة "العشرين" حيث قامت المملكة بإنشاء المجلس الاقتصادي الأعلى ، المجلس الأعلى للنفط والثروة المعدنية ، إعادة تنظيم القوانين والأنظمة في قطاعات الاقتصادية المختلفة (الغاز ، الكهرباء ، الاتصالات ، التأمين ، تنظيم السوق المالي) ، إنشاء هيئة سوق المال ، والذي يهدف إلى دفع تطوير سوق الأوراق المالية في المملكة ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، كل هذه السياسات الاقتصادية تضمنت نمو ضخ في الاستثمارات الصناعية لمساعدة المنطقة على تنويع مداخيلها إلى جانب النفط ، وشهدت السعودية في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً هائلاً بفضل عوائد النفط ، وقامت السعودية أنه خلال هذه الفترة توجيه المداخل المرفعة نحو تنويع مصادر الدخل الأخرى ، وتنمية الصناعات التحويلية ، تطوير القوانين الاستثمارية وفتح السوق للاستثمارات الأجنبية وإزالة العوائق وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكبر في دفع عجلة التنمية ورفع الاستثمارات وأدت هذه الفترة إلى ازدهار الحركة التجارية حيث تشهد السعودية نمو اقتصادي وتطور في المجالات الاقتصادية ، كما أن ظهور الأزمة المالية وتأثيرها السلبي على أسعار النفط لم ينعكس سلباً على الاقتصاد ، حيث أن المنطقة تشهد طفرة اقتصادية غير

مسبوقة بفضل الفوائض المالية المترتبة على ارتفاع أسعار النفط ، ومحاولة رفع كفاءة الجهاز الإداري وتطوير القوانين واللوائح التنظيمية ، ووجود شبكة اتصالات متميزة وقادرة على التواصل مع شبكة الخدمات العالمية وارتفاع الاستثمارات الصناعية الغير نفطية مما جعل السعودية من أكبر الدول المنتجة للبتر وكيموايات وكذلك تطوير القطاعات الحيوية الأخرى مثل الحديد والصلب والألومنيوم والبلاستيك. انضمت السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في ١١ نوفمبر ٢٠٠٥م إلى منظمة التجارة العالمية لتصبح العضو رقم ١٤٩ في المنظمة ، إن الإنضمام لمنظمة التجارة من العوامل التي أدت إلى تعزيز مناخ الأعمال في السعودية وذلك بتوفير الشفافية ، والنمو في الاستثمارات وخلق الوظائف ، كما أن دور المملكة كأكبر اقتصاد في المملكة كان عامل دعم للاستثمارات الأجنبية ، واستقطاب رؤوس الأموال لتنويع موارد الاقتصاد مما أدى إلى ارتفاع النمو في القطاع الخاص ، وارتفاع الصادرات للشركات السعودية خاصة في قطاع البتر وكيموايات. وتحولت السعودية بسرعة إلى أكبر منتج للبتر وكيموايات في العالم وبتت المملكة توفر ٩% من إمدادات العالم من المنتجات الكيماوية الأساسية والوسيط. وأدت الميزة التنافسية للسعودية وذلك بتوفير الأسعار الثابتة للغاز الطبيعي إلى جذب الاستثمارات إلى قطاع الأوليفينات وتوابعها. كما إن خفض القيود على الدخول في مجال الاستثمار أو الالتزام بحقوق الملكية الفكرية الدولية وتحرير صناعة التأمينات أدت إلى تحسن الاقتصاد ، وجعله أكثر قدرة على المنافسة من الناحية الهيكلية والمنافسة في الخارج.

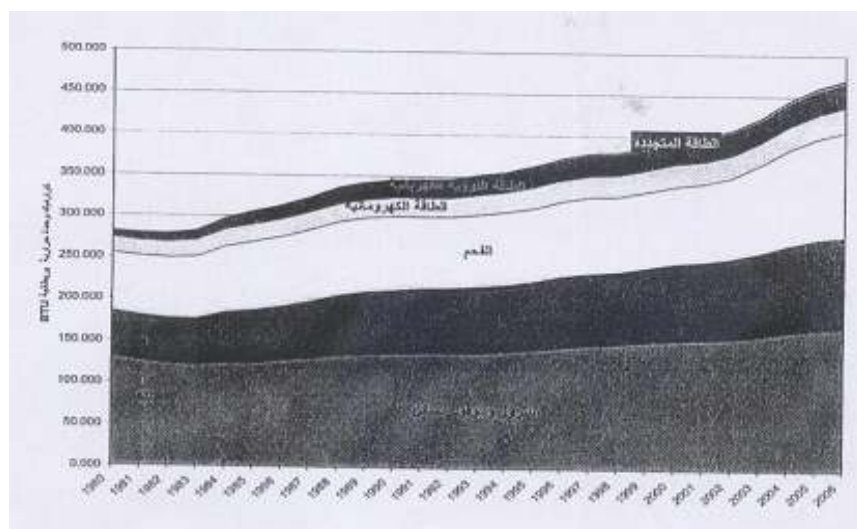
٢- النفط وسوق الطاقة العالمي:

استمرت محاولات الدول المستهلكة لخفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة خلال الثلاثة عقود الماضية فاهتمت حكومات الدول المستهلكة بفرض القوانين البيئية مثل ضريبة الكربون ، والترشيد في استخدام الطاقة ودفع التطور التقني لرفع فعالية استخدام الطاقة حيث انخفضت تكلفة إنتاج الوحدة من إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٠% خلال الثلاثة عقود.



الشكل (٢): كثافة استخدام الطاقة -مجموع استهلاك الطاقة الأولية لكل دولار من الناتج المحلي

المصدر: Energy Information administration (ww.eia.doe.gov.)



الشكل (3): استهلاك الطاقة حسب المصدر ١٩٨٠-٢٠٠٦ كواردرك وحدة حرارية بريطانية

المصدر: Energy Information Administration (www.eia.doe.gov.)

تلعب الطاقة دوراً مهماً في التطور الاقتصادي ، ولقد تزايد استهلاك الطاقة في العقود القليلة الماضية حيث ارتفع الاستهلاك العالمي من ٢٤٣.٤٨٣ Quadrillion btu في عام ١٩٨٠ إلى ٤٧٢.٢٧٤ Quadrillion btu في عام ٢٠٠٦ أي بنسبة تزايد عن ٦٦.٧٤ بالمائة.

جدول (٤): استهلاك الطاقة العالمي المتوقع ٢٠٠٤-٢٠٣٠م

استهلاك الطاقة	٢٠٠٤	٢٠١٠	٢٠١٥	٢٠٢٠	٢٠٢٥	٢٠٣٠	معدل النمو %
البتترول والوقود السائل	١٦٨.٢	١٨٣.٩	١٩٧.٦	٢١٠.٦	٢٢٤.١	٢٣٨.٩	١.٤
الغاز الطبيعي	١٠٣.٤	١٢٠.٦	١٣٤.٣	١٤٧.٠	١٥٨.٥	١٧٠.٤	١.٩
الفحم	١١٤.٤	١٣٦.٤	١٥١.٦	١٦٧.٢	١٨٢.٩	١٩٩.١	٢.٢
الطاقة النووية	٢٧.٥	٢٩.٨	٣٢.٥	٣٥.٧	٣٨.١	٣٩.٧	١.٤
الطاقة المتجددة	٣٣.٢	٤٠.٤	٤٣.٤	٤٦.٥	٥٠.١	٥٣.٥	١.٩
المجموع	٤٤٦.٧	٥١١.١	٥٥٩.٤	٦٠٧.٠	٦٥٣.٧	٧٠١.٦	١.٨

المصدر: استشراف الطاقة ٢٠٠٨م من إدارة معلومات الطاقة واشنطن.

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى هذا التزايد من استهلاك الطاقة منها تزايد عدد السكان ، النمو الاقتصادي السريع في دول آسيا ، والتطور الاقتصادي في العديد من مناطق العالم، وارتفاع الطلب على السيارات في تلك الدول.

يعتبر النفط أكثر مصادر الطاقة مرونة وسوف يستمر كذلك في معظم الدول النامية ، ولكن في الدول الصناعية فإن النفط مطلوب كوقود للمواصلات ، بينما في قطاع إنتاج الكهرباء فيلعب الفحم واليورانيوم الدور الرئيسي في ذلك ، ويليه في تصاعد الغاز الطبيعي.

وعلى الرغم من ذلك فمزال النفط هو المصدر الرئيسي لاستهلاك الطاقة وسوف يستمر كذلك في العقدين القادمين حسب تنبؤات إدارة معلومات الطاقة بواشنطن ووكالة الطاقة العالمية باريس. ففي عام ٢٠٠٨م بلغت نسبة الإنتاج إلى ما يزيد على % يلية الفحم % الغاز الطبيعي % ثم الطاقة النووية % ، ارتفع إنتاج النفط من ٧٧.٤٤٤ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠١م إلى مستوى ٨٥.٨٠٢ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٠٧م بنسبة ١٠.٨% من عام ٢٠٠١.

٣- دور السعودية في سوق النفط العالمي:

تمتلك السعودية ربع الاحتياطي العالمي من النفط وتتميز صناعتها البترولية بأقل تكلفة إنتاج في العالم. يكلف الإنتاج في السعودية أقل من ١.٥ دولار للبرميل الواحد بينما معدل تكلفة إنتاج البرميل الواحد عالمياً ٥ دولار للبرميل وفي بعض المناطق ١٠ دولار للبرميل. كما تتميز السعودية أنها تستخدم ٧٠% من سعتها الإنتاجية حيث هناك ٣ مليون برميل سعة إنتاجية متوفرة في حالة ارتفاع الطلب على النفط ، حيث تتراوح السعة الإنتاجية للمملكة ١٠-١٠.٥.

المملكة العربية السعودية هي أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) ، مع ما يقرب من خمس من احتياطات النفط المؤكدة في العالم وأقل معدلات تكاليف الإنتاج ، وتعتبر السعودية أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم حيث بلغت صادراتها في عام ٢٠٠٦ ٨.٥ مليون برميل يومياً ، ورغم ارتفاع إنتاج روسيا من النفط بعد الإصلاحات في البنية التحتية في عام ١٩٩٩ إلا أن الاستهلاك المحلي في روسيا يزيد عن ٢٩% من إنتاج روسيا بينما تستهلك السعودية ٢٠% من إنتاجها محلياً. كما تمتلك المملكة العربية السعودية ، أكبر طاقة إنتاجية للنفط الخام ، ولديها خطط طموحة تبلغ تكاليفها ، ١٢٩ مليار دولار للاستثمار في مجال الطاقة ، ما يقرب من ٦٠ مليار دولار موجهة لزيادة السعة الإنتاجية للنفط لمستوى ١٢.٥ مليون برميل في اليوم الواحد تنتهي في عام ٢٠٠٩م.

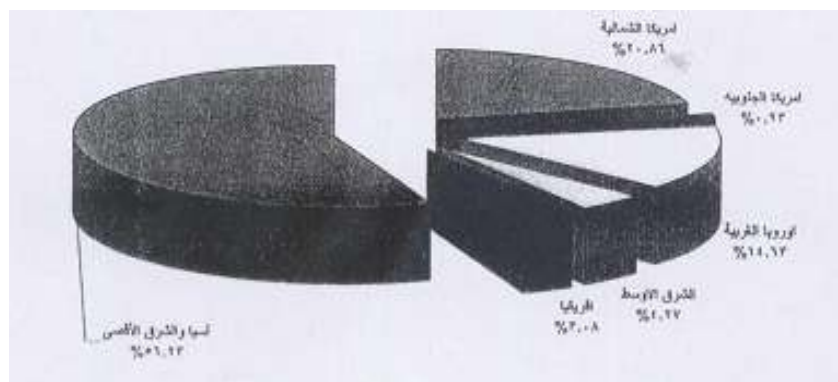
تعتبر شركة أرامكو السعودية (لأكثر من عقد من الزمن) ، العاشرة في العالم كأكبر منتج للغاز الطبيعي ، وتعمل على استكشاف المزيد من الاحتياطات لتلبية الطلب المتزايد خلال العقد القادمين ، يتوقع أن ترتفع طاقة توليد الطاقة الكهربائية ومن المتوقع أن تزداد بأكثر من الضعف - ٦٠ غيغاواط ، أى ما يعادل تقريباً القدرة الحالية لكوريا الجنوبية.

جدول (٥): الدول الرئيسية المنتجة والمستهلكة للنفط (٢٠٠٦م) مليون برميل يومياً

الدولة	الإنتاج	الدولة	الاستهلاك
المملكة العربية السعودية	١٠.٦٦٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠.٦٨٧
روسيا	٩.٦٧٧	الصين	٧.٢٠١
الولايات المتحدة الأمريكية	٨.٣٣١	اليابان	٥.١٩٨
إيران	٤.١٤٨	روسيا	٢.٨١١
الصين	٣.٨٤٥	ألمانيا	٢.٦٩٢
المكسيك	٣.٧٠٧	الهند	٢.٥٧٢
كندا	٣.٢٨٨	كندا	٢.٢٩٧
الإمارات العربية المتحدة	٢.٩٤٥	البرازيل	٢.٢٢٠
فنزويلا	٢.٨٠٣	كوريا الجنوبية	٢.١٨٠
النرويج	٢.٧٨٦	المملكة العربية السعودية	٢.١٣٩
الكويت	٢.٦٧٥	المكسيك	٢.٠٧٨
نيجيريا	٢.٤٤٣	فرنسا	١.٩٨١

المصدر: (www.eia.doe.gov.) Energy Information administration

بلغ معدل الإنتاج في عام ٢٠٠٦م ما يساوي ١٠.٦٦٥ مليون برميل يومياً ، متضمناً النفط الخام والغاز الطبيعي السائل ، وكذلك ٦١٤٠٠٠ برميل من المنطقة المحايدة ، هذا ارتفاع من مستوى ٨.٥ برميل يومياً في عام ٢٠٠٢ ، وارتفع إنتاج السعودية في عام ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م نتيجة استخدام السعة الإنتاجية الفائضة لتعويض الإنتاج المتوقع من فنزويلا ، نيجيريا والعراق ، بالإضافة إلى أي توصيات اجتماع أوبك في يونيو ٢٠٠٤م يرفع حصص الإنتاج كجهد من أجل خفض الارتفاع في الأسعار والتي تعدت ٤٠ دولار للبرميل في ذلك الوقت. وأدى ذلك إلى رفع حصة إنتاج السعودية إلى ٨.٢٨٨ برميل في اليوم من مستوى ٧.٦٣٨ برميل.



الشكل (٤): صادرات السعودية من النفط الخام عام ٢٠٠٦ لمناطق العالم

٤- الصناعة النفطية:

تمتلك السعودية ما يقارب ٨٠ حقلاً من النفط والغاز وما يزيد عن الألف بئر ، ولكن يقع نصف احتياطيات السعودية في ثمانية حقول فقط ، متضمنة حقول الغوار والذي يعتبر أكبر حقول نفطي على اليابسة في العالم باحتياطي مقداره ٧٠ بليون برميل ونصف السعة الإنتاجية في السعودية ، والسفانية أكبر حقول نفطي بحري باحتياطي مقدر ٣٥ بليون. وقعت أرامكو عقود مع بعض الشركات الأجنبية لرفع السعة الإنتاجية من النفط العربي الخفيف والنفط العربي المتوسط بمجموع ٢.٧ مليون برميل بنهاية عام ٢٠٠٦م كما سعت أرامكو مصانع لفصل النفط عن الغاز وذلك بما يعرف ببرنامج القطيف لتطوير خدمات الإنتاج. أنشأت السعودية المجلس الاقتصادي الأعلى في يناير ٢٠٠٠م ويتضمن ١١ عضواً وذلك للإشراف على السياسات البترولية ، وفي أكتوبر عام ٢٠٠٠م أعلنت الحكومة أن المجلس الاقتصادي الأعلى سوف يأخذ بعض الصلاحيات من شركة أرامكو ، ومن أهم أهداف المجلس هو تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي ليشارك في القطاع النفطي.

تنتج السعودية عدة أنواع من النفط تتراوح بين النفط الثقيل والخفيف جداً ، ويمثل النفط الخفيف ما يقارب ٦٠-٧٠% من إجمالي النفط المنتج ، بينما يمثل الباقي النفط المتوسط والثقيل ، وتعمل السعودية على رفع إنتاجيتها من النفط الخفيف الذي يتم الحصول عليه من الحقول البرية مثل الغوار وهو الحقل الرئيسي لإنتاج العربي الخفيف 34 API بينما حقل أبيق (حقل ضخم باحتياطي مقدر بـ ١٧ مليون برميل) أبيق ينتج العربي الخفيف جداً 37 API ومنذ عام ١٩٩٤م بدأ حقل الحوطة (وهو أحد حقول نجد في جنوب الرياض) بإنتاج ٢٠٠ ألف برميل يومياً من العربي الخفيف 45-50 API وبلغ احتياطي حقول نجد ٣٠ بليون برميل وبها احتياطي ضخم للغاز الطبيعي ، كما تتضمن الحقول البحرية إنتاج العربي المتوسط والثقيل ويغلب نفط السعودية ما يسمى بالحامض (أي يحوي كمية من الرصاص) في عام ٢٠٠٧م ، تشير تقديرات إنتاج المملكة العربية السعودية في المتوسط ١٠.٢ مليون برميل/ اليوم متضمنة (إنتاج المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية منطقة ٦٠٠٠٠٠ برميل/ اليوم). بالإضافة إلى ٨.٧ مليون برميل الواحد يومياً من النفط الخام ، والمملكة العربية السعودية تنتج نحو ١.٥ مليون برميل/ يومياً من سائل الغاز الطبيعي (NGL) وغيره من السوائل ، والتي لا تخضع لحصص أوبك ، المملكة العربية السعودية ، إحدى الشركات الرائدة في العالم منتجة (NGL) ، شهدت زيادة في الطلب على سائل الغاز الطبيعي من البلدان النامية ، بما فيها الهند في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠٨م ، في المملكة العربية السعودية رفعت الإنتاج إلى ما يقدر بـ ٩.٢ مليون برميل الواحد يومياً من النفط الخام ، وهو ما يمثل نحو ١٣ في المئة من إجمالي إنتاج النفط الخام في العالم. وفي محاولة لتهدئة الارتفاع في أسعار النفط ، في يونيو ٢٠٠٨م ، رفعت المملكة العربية السعودية الإنتاج إلى نحو ٩.٧ مليون/ اليوم في يوليو ٢٠٠٨م ، ونتيجة لذلك فإن المملكة العربية السعودية وصلت أعلى مستوى إنتاج منذ أوائل ١٩٨٠م ، ويتوقع أن السعة الإنتاجية الجديدة أن تأتي من تطوير حقول الخرسانية. الحقول الرئيسية المنتجة تشمل:

١-حقل الغوار: المنتج الرئيسي لأكثر من ٥ ملايين دولار للبرميل الواحد/ من الخام العربي الخفيف. حقل الغوار وحدها تمثل حوالى نصف اجمالى الإنتاج فى المملكة العربية السعودية ، وأكبر حقل نفى فى العالم.

٢-أبقيق: تنتج ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠٠ برميل/ اليوم من الخام العربي الخفيف.

٣-نجد: منذ عام ١٩٩٤م ، (جنوب الرياض) ، وصل إنتاجها إلى ٢٠٠٠٠ برميل/ اليوم العربي الخفيف جداً.

٤-السفانية: وصل إنتاجه حوالى ١ مليون برميل/ يوماً من الخام العربي الثقيل فى عام ٢٠٠٧م (نحو ١.٢ مليون برميل/ اليوم).

٥-زولف: تنتج ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠٠ برميل الواحد يومياً من الخام العربي المتوسط.

٦-مرجان: ينتج ما يقرب من ٢٧٠٠٠٠٠ برميل/ يوماً من الخام العربي المتوسط.

٤-١-أنواع الخام السعودى:

تنتج المملكة العربية السعودية أنواع مختلفة من النفط الخام من الخام الثقيل إلى الخفيف جداً ، من اجمالى الطاقة الإنتاجية للنفط ، حوالى ٦٥ إلى ٧٠ فى المئة يعتبر خفيف ، والباقي إما متوسطة أو ثقيل ، تتجه السعودية لخفض من حصة النفط الثقيل والمتوسط النفوط الخفيفة تنتج من الحقول البرى ، بينما تنتج النفوط الثقيلة من الحقول البحرية ، معظم إنتاج النفط فى السعودية ، فيما عدا "الخفيف جداً" و"السوبر الخفيفة" ، تعتبر "حمضى" ، تحتوى على مستويات عالية نسبياً من الكبريت.

جدول (٦): أنواع النفوط المنتجة فى السعودية للعام ٢٠٠٧ (برميل يومياً)

نوع النفط	الإنتاج ٢٠٠٧م	معدل API	الحقول المنتجة
سوبر خفيف	٢٥٠٠٠٠٠	٥٠-٤٠	نجد
عربى خفيف جداً	١٤٠٠٠٠٠	٤٠-٣٦	برى ، أبقيق ، الشبية
العربى الخفيف	٧٠٠٠٠٠٠	٣٦-٣٢	الغوار الخرسانية
العربى المتوسط	١٢٠٠٠٠٠	٣٢-٢٩	زولف
العربى الثقيل	١٢٠٠٠٠٠	٢٩ >	السفانية ، منيفا

المصدر: أرامكو السعودية ، Global insight, Energy Intelligence International Crude Oil market Handbook 2007 فى إدارة معلومات الطاقة.

معالجة النفط:

وتملك شركة أرامكو السعودية أكبر مصنع فى العالم لمعالجة النفط الخام يقع فى أبقيق فى شرق المملكة العربية السعودية ، مع طاقة معالجة للخام تزيد على ٧ ملايين برميل/ اليوم. ويعمل المصنع على العربى الخفيف جداً والعربى الخفيف والغاز الطبيعي المسيل ، وتشمل البنية محطات ضخ واسعة ووحدات لنزع الكبريت بالهيدروجين ، وشبكة واسعة من خطوط الأنابيب التى تربط المصنع لموانئ رأس الجمعية ورأس تنورة وينبع (للغاز الطبيعي المسال) ، ويقع ما يقرب من ثلثى تجهيز الخام السعودى فى أبقيق قبل تصديره أو تسليمه للمصافى.

٤-٢-خطوط الأنابيب وموانئ التصدير:

يتم تصدير معظم نفط السعودية من الخليج العربى من خلال مركز أبقيق الذى يقوم بعملية تجميع ثلثى إنتاج إنتاج السعودية من النفط. ويقع الميناء الرئيسى لتصدير النفط من رأس تنورة (سعة تصدير بحجم ٦ ملايين برميل يومياً أكبر حجم ميناء لتصدير النفط فى العالم) والميناء الثانى على الخليج العربى هو رأس الجمعية (٣ مليون برميل) بالإضافة إلى ميناء ينبع (٥ ملايين برميل يومياً) على البحر الأحمر ، ويتضح أن مجموع القدرة التصديرية لهذه الموانئ (١٤ مليون برميل يومياً) أى ٤.٠-٣.٥ مليون برميل أعلى من القدرة الإنتاجية للسعودية (١٠.٥-١٠.٠) و٦ ملايين أعلى من حصة السعودية الإنتاجية فى يونيو ٢٠٠٦م (٨.٥ مليون برميل يومياً) وعلى الرغم من السعة الفائضة إلا أن السعودية تدرس بناء خط أنابيب من الربع الخالى خلال اليمن وإلى البحر العربى.

تعمل السعودية على خطى أنابيب رئيسيين ، الخمس ملايين خط أنابيب الذى يصل المنطقة الشرقية بالبحرية (بيترولين) Petrolin والذى تديره شركة أرامكو منذ عام ١٩٨٤ عند انتقال ملكيته من موبيل إلى أرامكو. ويستخدم بيترولين لنقل العربى الخفيف وسوبر خفيف إلى مصافى المنطقة الغربية وموانئ البحر الأحمر للتصدير إلى أسواق أوروبا. تم بناء بترولين فى عام ١٩٨١م بسعة مبدئية ١.٨٥ مليون برميل فى أنبوب بقطر ٤٨ أنش (AY-1) وتم إضافة أنبوب موازى بقطر ٥٦ أنش (AY-1L) لتصل سعته إلى ٣.٢

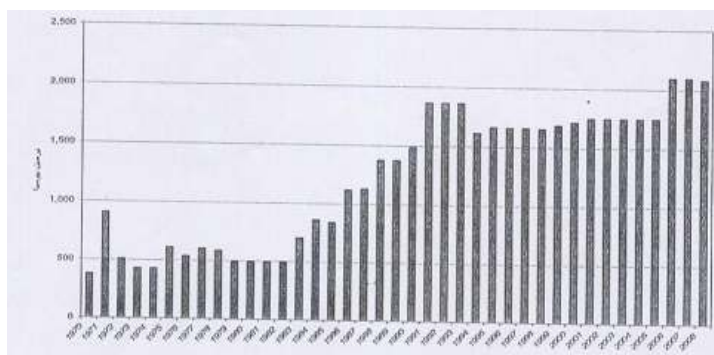
مليون برميل يومياً في عام ١٩٨٧م خلال حرب العراق- إيران (وبالأخص حرب ناقلات النفط tanker war في الخليج العربي) وتم رفع سعته لتصل إلى ٥ ملايين برميل يومياً في عام ١٩٩٣م وذلك باستخدام قدرة دفع عالية ، قامت السعودية بإضافة تلك القدرات التوسيعية لأنبوب بترولين للمحافظة على ينبع كميناء استراتيجي ليحل محل موانئ الخليج العربي في حالة طوارئ قد تؤثر على إمكانية تلك الموانئ التصديرية ، وفي دراسة لمعهد بيكر ١٩٩٧م أنه من الممكن رفع سعة خط بترولين باستخدام ما يسمى "drag reduction agents" مما يضيف إلى القيمة الاستراتيجية لهذا الخط.

ولكن من الناحية الاقتصادية البحتة فإن ينبع تضل أقل خيار اقتصادي لتصدير النفط من ميناء رأس تنورة ، بالإضافة إلى العديد من العوامل فإنه ناقلات النفط تأخذ خمسة أيام ذهاباً وإياباً لمضيق باب المندب لتصل المستهلكين الرئيسيين في دول آسيا مقارنة بميناء رأس تنورة (من خلال مضيق هرموز) السعودية تستخدم نصف سعة بترولين. ومع الاهتمام برفع استخدام الغاز الطبيعي فإن أرامكو السعودية بدأت بتحويل أنبوب (AY-1) (٤٨ أنش) إلى أنبوب دفع للغاز الطبيعي حيث يقوم الغاز الطبيعي بإمداد مصانع البتروكيماويات والطاقة بيبع.

ويوازي خط أنابيب بترولين أنبوب آخر يمتد بين ابقيق وينبع للغاز الطبيعي السائل لخدمة مصانع البتروكيماويات بسعة ٢٩٠ ألف برميل يومياً. كماي وجد خط أنابيب التابلاين المقفل عبر دولة لبنان ، وكذلك خط أنابيب العراق عبر السعودية (IPAS) بسعة ١.٦٥ مليون برميل ٤٨ أنش ، وهو يوازي خط أنابيب بترولين بعد المحطة الدافعة الثالثة (يوجد ١١ محطة دفع على خط بترولين بمولدات الترين الكهربائية) وتم نقل خط الأنابيب هذا بعد غزو العراق للكويت ، نظرياً من الممكن استخدام خط (IPAS) لنقل النفط إلى البحر الأحمر ولكن كما ذكر وزير النفط السعودي لانية للمملكة لاستخدامه وخصوصاً أن لديها فائض في سعة أنابيبها للنقل.

٤-٣- التكرير:

تمتلك المملكة العربية السعودية سبعة مصافي محلية لتكرير النفط ، وتمتلك طاقة إنتاجية من النفط الخام نحو ٢.١ مليون برميل/ يومياً تبلغ حصة شركة أرامكو نحو ١.٧ مليون برميل/ اليوم بالإضافة إلى ٢ مليون برميل من طاقة التكرير في الخارج ، مما يجعل أرامكو تمتلك أكبر سعة تكريرية للنفط في العالم ، كما أن خطة أرامكو لتنمية الاستثمار في صناعة تكرير النفط تتضمن رصد مبلغ ٧٠ مليار دولار لزيادة طاقة التكرير المحلية إلى ٣ ملايين برميل/ اليوم والدولية القابضة على الأقل من ٢-١ مليون برميل/ اليوم بحلول عام ٢٠١١م ، ولاسيما في محاولة لتلبية احتياجات متطلبات النمو في دول شرق آسيا.



شكل (٥): السعة الإنتاجية لتكرير النفط في المملكة العربية السعودية ١٩٧٠-٢٠٠٨م

وصلت الطاقة الإنتاجية في عام ٢٠٠٧ إلى ٢.١٣٠ مليون برميل يومياً وبلغ الاستهلاك المحلي ١.٣٩٨٦ مليون برميل يومياً في نفس العام ، أما الإنتاج من المصافي المحلية فهو ١.٨٧٣٦ مليون برميل يومياً ، كما بلغت الصادرات من المنتجات النفطية ١.١٣٨٨ (تتضمن الناتج من المصافي المحلية والعالمية).

٤-٤- المصافي المحلية:

تمتلك السعودية أربع مصافي كاملة الملكية للسعودية ، مصفائين مشتركة الملكية ، ساسرف (الجبيل) مع شل ، وسامرف (ينبع) مشتركة مع أكسون وموبيل ، كما تمتلك أربع مصافي مشتركة الملكية خارج المملكة.

مصافي كاملة الملكية لأرامكو: مصفاة رأس تنورة التي تقع على الخليج العربي ، ومصفاة لوبريف في جدة تم تأسيسها في عام ١٩٦٨م ، بمرسوم ملكي كمشروع مشترك بين بترومين (٧٠%) وأكسون موبيل (٣٠%) وفي عام ١٩٩٦م ألت حصص بترومين في لوبريف إلى أرامكو السعودية.

مصافي مشتركة الملكية: وكما تمتلك السعودية مصفاتي مشتركة الملكية ، ساسرف الجبيل مع شل ، وساسرف ينبع مشتركة الملكية مع أكسون موبيل ، شركة بترورايب التي تم تحويل مصفاة رايب ذات السعة الإنتاجية ٤٠٠ ألف برميل يومياً إلى شركة بترورايب والتي طرحت تطويرها لشركة سوميتومو اليابانية لتوسيع إنتاجيتها إلى ٤٦٠ ألف برميل يومياً وتطوير مصفاة رايب ، إلى مركز عالمي لإنتاج وتصنيع المنتجات البترولية والكيميائية ، واستغلال طاقتها الإنتاجية البالغة ٤٠٠ ألف برميل في اليوم. شركة مصفاة أرامكو السعودية (ساسرف) الجبيل بدأ تشغيلها في عام ١٩٨٥م حيث تقوم بتكرير ٣١٠ ألف برميل يومياً ويتصدير منتجاتها من (الزيت العربي الخفيف ، لقيم النفط الكيماوي ، الكيروسين .. الخ) إلى الأسواق الآسيوية بصورة رئيسية. شركة مصفاة أرامكو السعودية موبيل المحدودة (سامرف ينبع) بدأ تشغيلها في عام ١٩٨٤م تقوم بتكرير ٤٠٠ ألف برميل يومياً من المنتجات النفطية وتباع منتجاتها داخل المملكة.

التوسعة الإنتاجية: تشمل استراتيجيات شركة أرامكو السعودية لزيادة الاستثمار الخاص في صناعة التكرير ، من خلال المشاريع المشتركة مع الشركات النفطية العالمية ، حيث تم التوقيع على مشروعين في عام ٢٠٠٦م (الجبيل وينبع). كجزء من برنامج الخصخصة ، وسوف يتم تحويل ملكية ٣٠ في المائة من المصافي الجديدة للجمهور. مصفاة جازان هي الأولى في المملكة العربية السعودية المملوكة للقطاع الخاص وهو تشغيل مصفاة بالمشاركة مع شركة صينية. ولقد سبق أن قامت أرامكو بالمشاركة مع شركة أكسون موبيل لإنشاء مصفاة ينبع (٤٠٠٠٠٠ - برميل الواحد/اليوم) ومع شركة شل النفطية لمصفاة الجبيل (٣٠٥٠٠٠ - برميل/اليوم).

جدول (٧): سعة إنتاج المصافي السعودية ٢٠٠٧م مليون برميل يومياً

المصافي المشتركة الملكية خارج السعودية			المصافي المشتركة الملكية في السعودية			المصفاة كاملة الملكية في السعودية	
نصيب أرامكو %	السعة	الموقع	نصيب أرامكو %	الشريك	السعة	المصافي	السعة
٣٢.٥	٨٤٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠	Mobil	٤٠٠	ينبع	٥٥٠
٣٥	٥٢٥	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠	Shell	٣١٠	الجبيل	١٢٠
٤٠	١٨٠	الفلبين		سوميتومو اليابانية	٤٦٠ ^(١)	بترورايب	٨٥
٥٠	١٠٠	اليونان		موتور-اويل			٢٣٥
الإجمالي = ١٦٤٥			الإجمالي = ١١٣٠			الإجمالي = ١٣٩٠	
إجمالي السعة الإنتاجية = ٣٧٧٥							

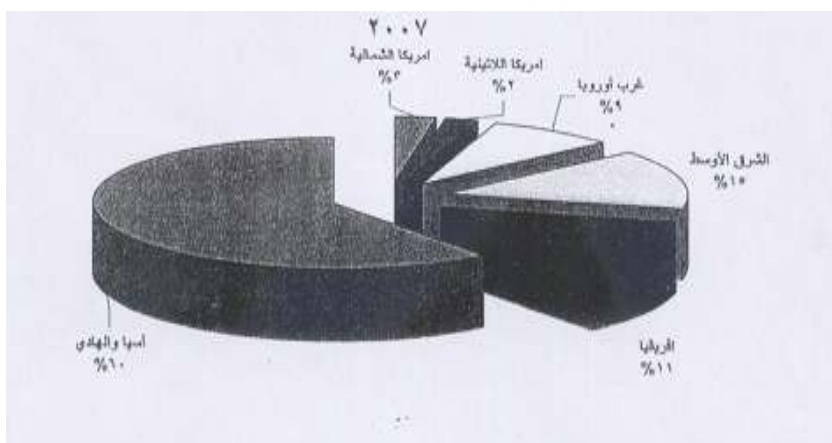
استثمارات التكرير الدولية:

تبلغ الطاقة التكريرية للمملكة العربية السعودية حوالي ٢ مليون برميل/اليوم. وتقع المصافي الخمس المملوكة من قبل السعودية وشركائها الأجانب في الولايات المتحدة ، الصين ، كوريا الجنوبية واليابان والفلبين. كما أن هناك خطط للمشاركة بين أرامكو السعودية وسينوك للمشاركة في عملية البناء الجارية لمنشأة أخرى في شمال مقاطعة شانغونغ الصينية (تشينغداو). ومن المتوقع أن تكون قادرة على تكرير مزيج من العربي والعربي الثقيل ابتداءً من منتصف ٢٠٠٨م.

في يوليو من عام ٢٠٠٤م وقعت شركة أرامكو اتفاقاً مع شركة شل لشراء حصة ١٥ في المائة في Showa Shell Group ، شركة لتكرير وتسويق النفط التكريري ، مقرها في اليابان. وبموجب الاتفاق

^(١) تتعاون أرامكو السعودية مع شركة سوميتومو اليابانية لتطوير مصفاة رايب لتصبح أول مجمع تكرير وبتروكيماويات في السعودية.

تأمين شركة أرامكو للشركة 300000 برميل/يومياً من النفط الخام. كما تملك المملكة العربية السعودية حصة 7.9 في المائة في الشركة القابضة AOC Holding والتي تشغل مصفاة Sodegaura في اليابان بسعة إنتاجية 192000 برميل/يومياً ، فرع لشركة فوجي النفط. في الفلبين تجرى شركة أرامكو دراسات أولية جديدة على 5مليار دولار في مصفاة مينداناو ، التي ستقوم بتزويد منطقة شرق آسيا والساحل الغربي للولايات المتحدة. حيث تملك أرامكو 40 في المائة في شركة بنرون الفلبينية التي تدير 180000 برميل يومياً في الولايات المتحدة ، شركة أرامكو السعودية شريك لشل الملكية الهولندية الخاصة في ملكية موتيفا ثلاثة مشاريع مشتركة في مصافي ولاية لويزيانا وتكساس. تبلغ طاقتها الإنتاجية الإجمالية حوالي 745000 أو نحو 5 في المائة من سوق الولايات المتحدة لتكرير المنتجات النفطية. وتمتلك شركة أرامكو السعودية 50 في المائة من موتيفا ، وهناك خطط لرفع القدرة التكريرية لمصفاة بورت آرثر Port Arthur لتكون أكبر مصفاة في الولايات المتحدة.



الشكل (٦): صادرات السعودية من المنتجات النفطية حسب المنطقة

وفي مارس من عام 2005م وقعت المملكة العربية السعودية والهند اتفاقاً للتعاون النفطي بهدف الحصول على حصة في توسعة مصفاة (Paradip) المملوكة من قبل شركة النفط الهندية حيث يبلغ حجم التوسعة 180000 برميل/اليوم (سوف تصل توسعتها إلى 300000 برميل/اليوم 2008). شركة أرامكو السعودية وتفيد التقارير تنظر في اتخاذ حصة في (HPCL) Hindustan Petroleum Corporation (Vishakhapatnam) مصفاة إنتاجية 165000 برميل/اليوم ، مما سيضاعف من القدرة التكريرية بحلول عام 2011-2010م. كما أن أرامكو مهتمة بالحصول على 35 في المائة في مصفاة (Sang Yong) في كوريا الجنوبية بسعة إنتاجية 565000 برميل/اليوم وحصة 50 في المائة في مصفاة (Hellas) بسعة تكريرية 100000 برميل/اليوم زيت المحركات كورنث مصافي في اليونان.

جدول (٨): مشاريع التوسعة القادمة في تكرير النفط للسعودية ألف برميل يومياً

المشروع	تاريخ اكتمال المشروع	الزيادة في السعة	إجمالي السعة	شريك أرامكو
بيتزورابغ	2008م	60		Sumitomo Chemical (Japan)
الجبيل	2012م	400		Total
رأس تنورة	2012م	400-440		لا يوجد
ينبع	2013م	400		Conco-Phillips
جيزان	2013/2012م	400-250		TBD

لا يوجد	١٠٠	٢٠١٣/٢٠١٢م	ينبع
Sinopec 50%, Exxon Mobil 25%	٢٤٠	٨٠	فيوجان الصين
Shell	٦٠٠	١٦٠	فيوجان الصين (توسعه)
		٣٢٥	ميناء موتيفا (توسعه)
		٢٣٦٥-٢١٧٥	الإجمالي

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin 2007

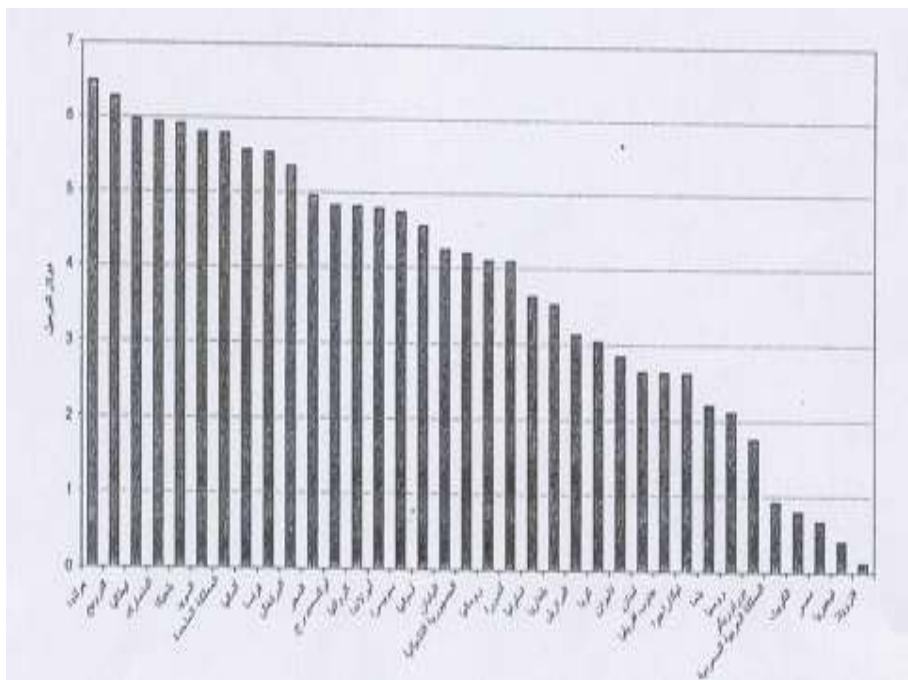
٤-٥- استهلاك الطاقة المحلي:

تعتبر السعودية أسرع نمو في استهلاك الطاقة في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في مجال النقل والوقود. كان للطفرة الاقتصادية الحالية دوراً مهماً في تحفيز الارتفاع في نمو الاستهلاك المحلي وكذلك الدعم الحكومي الكبير للوقود. تعتبر المملكة العربية السعودية عاشر أكبر مستهلك للطاقة الأولية في العالم، ٦٠ في المئة من النفط، البقية تتكون من الغاز الطبيعي.

يبيع البنزين وغيره من الوقود المكرر في المملكة العربية السعودية بأسعار منخفضة مقارنة بالدول الأخرى. يحصل البنزين، الديزل، غاز البترول، المسال والمنتجات الأخرى بغرض الاستهلاك المحلي على دعم كبير من الحكومة في مايو ٢٠٠٦، خفضت المملكة العربية السعودية تكلفة التجزئة للبنزين بأكثر من ٣٠ في المائة ليصل إلى سعر ٠.٦٠ دولاراً للغالون الواحد من البنزين (٩١) و٠.٤٥ دولار للغالون الواحد من البنزين العادي (٩٥).

وتعتمد أسعار المنتجات النفطية على السياسات الحكومية المتبعة، حسب شركة (١) (Air Inc) فإن العديد من الدول الأوروبية تفرض ضريبة بنزين مرتفعة بحيث تشكل ما لا يقل عن ٧٥ في المائة من تكلفة جالون البنزين للمستهلك النهائي. وفي عدد قليل من الدول المنتجة مثل المملكة العربية السعودية، حيث يتم إنتاج النفط من قبل شركة أرامكو المملوكة للحكومة السعودية فإن أسعار البنزين تظل منخفضة كسياسة حكومية لتوفيرها بيمواطن بسعر منخفض، وحسب الأسعار في شهر مارس ٢٠٠٥م، تم رفع سعة مصفاة رابغ الإنتاجية على البحر الأحمر والتي تعتبر أكبر مصفاة محلية لتصل ٤٠٠ ألف برميل كما أن هناك خطة لتحسين إنتاجية المصافي نحو الجازولين والكيروسين بدلاً من منتجات ثقيلة وذات قيمة منخفضة بتكلفة ٣-٤ بليون دولار. سيضفة هذا المشروع قدرة متميزة لتكسير الأتلين مستخدمة الغاز الطبيعي من المنطقة الشرقية وعبر خط أنابيب البتروليين. ووافقت شركة سوميتو Sumitomo اليابانية على اتفاقية مشتركة Joint Venture بقيمة ٤.٣ بليون دولار لبناء مصنع بتروكيماويات في رابغ. والذي سيبدأ العمل في ٢٠٠٨م وسوف ينتج إيثالين والبروبين وهناك ارتفاع في إجمالي إنتاج المصافي المحلية السنوية ويمثل الجدول التالي إجمالي المنتجات النفطية المحلية حسب نوع المنتج.

(١) شركة تتابع التي مسارات تكلفة المعيشة في أماكن مختلفة في جميع أنحاء العالم.



الشكل (٧) : سعر الجالون من النفط من الجازولين في دول مختلف في مارس ٢٠٠٥م دولار للبرميل

جدول (٩): إنتاج السعودية من المنتجات النفطية ٢٠٠١-٢٠٠٧م (ألف برميل يوميا)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٣٥١.٧	٢٨١.٠	٣١٣.٢	٣١٧.٩	٢٩٤.٥	٢٧٥.٠	٢٦٧.٥	الجازولين
١٨٤.٣	٢١١.٩	٢٢١.٧	١٨٣.٥	١٧٩.٦	١٨٣.٣	١٤٥.٩	الكاروسين
٦٥٣.٤	٦٦٢.٤	٦٤٧.٦	٦٤٣.٥	٥٩٠.٧	٥٤٣.٠	٥٢٩.٧	زيوت الوقود المستقطرة
٤٧٧.٨	٤٩٥.٩	٤٨٧.٦	٤٧٣.٤	٤٦٤.٠	٤٤٩.٣	٤٨٣.٥	البواقى
٢٠٦.٣	٣٠٧.٩	٣٠٤.٤	٢٩٤.٣	٢٣١.٨	١٩٩.٣	١٧٣.٨	منتجات أخرى
١٨٧٣.٥	١٩٥٩.١	١٩٧٤.٥	١٩١٢.٦	١٧٦٠.٦	١٦٤٩.٧	١٦٠٠.٣	إجمالي الإنتاج
٢١٣٠.٠	٢١٣٥.٥	٢٠٩١	٢٠٧٧	٢٠٦٤	١٨٢.٥	١٨٢٥.٠	

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin

جدول (١٠): استهلاك السعودية من المنتجات النفطية ٢٠٠١-٢٠٠٧م (ألف برميل يوميا)

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٤٠٠.٤	٣٦٩.٢	٣٥٠.٣	٣٣٠.٧	٣١١.٢	٣٠١.٢	٢٨٢.٣	الجازولين
٥٧.٨	٥٥.٩	٥٦.٢	٥٥.٢	٥٨.٨	٥٣.٨	٥٣.٨	الكاروسين
٥٣٢.٣	٥٠٣.٩	٤٦٢.٠	٤٣٣.٣	٤٢٠.٠	٤٠٢.٠	٤٠٠.٤	زيوت الوقود المستقطرة
٢٩٩.٣	٢٧٨.١	٢٦٢.٠	٢٧٢.٥	٢٥٨.٩	٢١٣.٦	١٧٧.٧	البواقى
١٠٨.٧	١٠٤.٥	٩٧.٠	٩٥.٦	٩١.٥	٨٣.٠	٦٧.٧	منتجات أخرى
١٣٩٨.٦	١٣١١.٦	١٢٢٧.٤	١١٨٧.٢	١١٤٠.٥	١٠٥٣.٧	٩٨٢.٠	إجمالي الإنتاج

المصدر: OPEC Annual Statistical Bulletin

جدول (١١): سعة المصافي المحلية حسب الموقع ١٩٩٩-٢٠٠٧م (ألف برميل)

الإجمالي	أرامكو السعودية			الشركة اليابانية العربية (AOC)	أرامكو السعودية	أرامكو السعودية / موبيل	أرامكو السعودية / شل	أرامكو السعودية / بيترول	مالك العام
	راس	جده	الرياض						
1810	٣٢٥	٦٠	١١٠	٣٠	٢١٠	٣٦٥	٣١٠	٤٠٠	١٩٩٩
1825	٣٢٥	٦٠	١١٥	٣٠	٢٢٥	٣٦٥	٣٠٥	٤٠٠	٢٠٠٠
1825	٣٢٥	٦٠	١١٥	٣٠	٢٢٥	٣٦٥	٣٠٥	٤٠٠	٢٠٠١
1825	٣٢٥	٦٠	١١٥	٣٠	٢٢٥	٣٦٥	٣٠٥	٤٠٠	٢٠٠٢
2064	٥٢٥	٧٧	١٢٢	٣٠	٢٣٥	٤٠٠	٣٠٥	٣٧٠	٢٠٠٣
2077	٥٢٥	٨٤	١٢٠	٣٠	٢٣٥	٤٠٠	٣١٣	٣٧٠	٢٠٠٤
2083	٥٣٥	٨٤	١٢١	٣٠	٢٣٥	٤٠٠	٣٠٨	٣٧٠	٢٠٠٥
2135	٥٥٠	٨٨	١٢٧	٣٠	٢٣٥	٤٠٠	٣٠٥	٤٠٠	٢٠٠٦
2130	٥٥٠	٨٥	١٢٠	٣٠	٢٣٥	٤٠٠	٣١٠	٤٠٠	٢٠٠٧

المصدر: تقرير أوبك السنوي اعداد متفرقة.

٥-الغاز الطبيعي:

وفقاً لمجلة النفط والغاز ، تملك المملكة العربية السعودية رابع أكبر احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في العالم ، وتقدر بنحو ٢٥٣ تريليون قدم مكعب. أضافت شركة أرامكو السعودية على مدى العقد الماضي ونصف نحو ٧٥ Tcf غير المصاحب للاحتياطات. غير أن حوالي ٥٧ بالمئة من الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية يتكون من الغاز المصاحب في حقل الغوار العملاق البري وحقل السفانية البحري وزولف. يحتوى حقل الغوار النفطي على ما يقرب من ثلث احتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في السعودية. وتم اكتشاف كل من الغاز الطبيعي المرافق وغير المرافق في أقصى شمال غرب البلاد ، في المدينة المنورة وفي الربع الخالي في جنوب شرق البلاد الصحراوية. فإن يعتقد أن الربع الخالي يحتوى احتياطي من الغاز الطبيعي قد تصل إلى ٣٠٠ تريليون قدم مكعب ، رغم أن هذه ليست مثبتة ولا تزال المنطقية تحت الاستكشاف على الرغم من الاحتياطات الضخمة ، وزيادة الطلب على الغاز الطبيعي الجاف فإن تسويق الإنتاج والاستهلاك في المملكة العربية السعودية لا يزال محدوداً (٢.٥٩ تريليون قدم مكعب قدرت في عام ٢٠٠٦م). ولكن الدعم الحكومي لاسعار الغاز بالضافة إلى تكاليف الإنتاج والاستكشاف والمعالجة وتوزيع الغاز المرتفعة أدت إلى تقلص المعروض منه ووفقاً لمنظمة أوبك وغيرها من المصادر فإن ما يقدر بـ ١٣ إلى ١٤ في المئة من إجمالي الإنتاج يتم خسارته في انبعاث الغاز ، حرق ، وإعادة ضخه. المملكة العربية السعودية ليس لديها صافي واردات أو صادرات من الغاز الطبيعي.

ووفقاً لتوقعات شركة أرامكو السعودية فإنه من المتوقع أن يرتفع الطلب على الغاز الطبيعي في المملكة إلى الضعف تقريباً إلى ١٤.٥ مليار قدم مكعب يوميا بحلول عام ٢٠٣٠م ارتفاعاً من ما يقدر بنحو ٧.١ مليار قدم مكعب يوميا عام ٢٠٠٧م ، وقد تفاقم الوضع بسبب كون معظم حقول الغاز في المملكة العربية السعودية هي من الغاز المصاحب ، وخطط زيادة إنتاج هذا النوع من الغاز لا تزال ترتبط مع زيادة إنتاج النفط. غالبية الغاز الطبيعي المكتشف في لاسعينات مرتبطت النفط الخام الخفيف ، وخاصة في منطقة نجد جنوب الرياض. ولذا السبب ، فإن جهود اكتشاف الغاز تتركز للعثور على الغاز غير المصاحب في الجيوب في المناطق البرية والبحرية. إن الطلب على الغاز الطبيعي يأتي من قطاعات الكهرباء وتحلية المياه ثم الصلب والبتروكيماويات والصناعات التحويلية ، وتتكون معظم الطلب على الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية أما طلب الجمهور فيأتي لتوليد الكهرباء.

ولتلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة في نوفمبر ٢٠٠٦م أعلنت وزارة البترول وشركة أرامكو السعودية تخصيص مبلغ ٩ مليارات لإضافة ٥٠ مليار قدم مكعب غير المصاحب بين عامي ٢٠٠٦م و٢٠١٦م من خلال الاكتشافات الجديدة ، جميع إمدادات الغاز (ما عدا سوائل الغاز الطبيعي) مخصصة للاستخدام في الاستهلاك المحلي الصناعي وتحلية المياه. وفقاً للتقرير السنوي لشركة أرامكو السعودية ٢٠٠٧م ، فإن الشركة زادت نسبة الاستكشاف والتنقيب وتطوير ٧٣ بنراً استكشافية في تلك السنة ، بالمقارنة مه ٣٥ في عام ٢٠٠٣م و٢٠ في عام ٢٠٠٥. ويجرى التخطيط لتطوير ٣٠٠ بنراً ومحاولة اكتشاف ٧٠ بنراً بحلول عام ٢٠١٠م. ووفقاً لشركة أرامكو فإن الاستكشاف والتطوير سوف تبدأ في مواقع غير منتجة ، مثل البحر الأحمر وشمال وغرب المملكة العربية السعودية ، وصحراء النفود في شمال الرياض.

جدول (١٣) إجمالي إنتاج الغاز المستخدم (١٩٨٨-٢٠٠٧م) مليون متر مكعب

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨
------	------	------	------	------	------	------	------

الإنتاج	٢٩١٠٠	٢٩٨٠٠	٣٣٢٥٠	٣٥١٧٠	٣٨٢٥٠	٤٠٠٤٠	٤٢٧٧٠	٧٢٩٣٠
الإنتاج	٤٤٥١٠	٤٥٨٤٠	٤٦٧٢٠	٤٦٢٠٠	٤٩٨١٠	٥٣٦٩٠	٥٧٣٢٠	٦٠٠٦٠
الإنتاج	٦٥٦٨٠	٧١٢٤٠	٧٣٤٦١	٧٤٤٢٠				

المصدر: النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة أوبك.

جدول (١٤) إجمالي استهلاك الغاز المستخدم (١٩٨٨-٢٠٠٧م) مليون متر مكعب

الإنتاج	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩١
الإنتاج	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٩
الإنتاج	١٥١٤٥٠	١٥٨٥٥٠	١٦٦٨٢٨	١٦٦٢٣٣	١٧٢١٢٢	١٨٠٨٥٢	١٩٠٤٠٤
الإنتاج	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٧
الإنتاج	٢٠٥٩٧٦	٢٣٨٤٠٤	٢٥٤٧٣٠	٢٦٥٨٢٤	٣١٠٥٣٧	٣٣٦٣٣٤	٣٤٥٨٨٣

وتعتمد استراتيجية السعودية للغاز على أن الطلب على الطاقة السعودية في ارتفاع مستمر نتيجة تزايد السكان وارتفاع الطلب على الغاز لتوليد الكهرباء ، كقيم للبتروكيماويات حيث ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي للكهرباء وتحلية المياه والبتروكيماويات بمعدل ٧.٤% سنوياً خلال عقد التسعينات. وكان معدل ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي سنوياً خلال الفترة بين ١٩٨٠-٢٠٠٦م ٥.٧%. وكما يلعب الغاز دوراً رئيسياً في الطلب المحلي على الطاقة حيث ارتفع من نسبة ٣٥% من إجمالي الطلب على الطاقة في ١٩٩٠م إلى ٤٠% في ٢٠٠٥م. وارتفع إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي للسعودية من ٥٠٠ مليون متر مكعب في عام ١٩٨٠م إلى ٦.٨ بليون متر مكعب في عام ٢٠٠٦م.

لذا تهدف استراتيجية الغاز الطبيعي إلى أولاً: رفع الإنتاج ليقابل الطلب المرتفع على الطاقة والذي يتوقع أن ينمو بنسبة ٣.٧% ليصل ١٢.٢ بليون متر مكعب في عام ٢٠٢٥م ، كما أنه يتوقع أن يصل نصيب الغاز في استهلاك الطاقة المحلي إلى ٥١% في عام ٢٠١٠م (المعدل العالمي ٢٢%) وأن يرتفع الطلب على ايثان بمعدل سنوي ٤.٣١% من ٣٠٠ بليون متر مكعب إلى ٩٠٠ بليون متر مكعب ٢٠١٠م. ويرتفع الطلب على الغاز الطبيعي المسيل من ٣٢٠ مليون برميل في عام ٢٠٠٣م إلى ٨٦٠ مليون برميل في عام ٢٠١٠م ، كما أن تطوير صناعة البتروكيماويات ، واستخدام الميزة النسبية لبناء صناعة تنافسية استطاعت أن تغطي ١٠% في السوق العالمية. بحيث ارتفع عدد مصانع البتروكيماويات والمنتجات البلاستيكية من ٢٥ مصنع في عام ١٩٧٠م إلى ٧٩٥ مصنع في ٢٠٠٤م. وتعمل السعودية على العمل على تحديد الحجم الحقيقي لاحتياجات الغاز الطبيعي في المملكة. وتبذل جهود مكثفة لاكتشاف الغاز وتطويره حيث ارتفع الاحتياطي من ٧ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠م إلى ٢٥٣.٠٣ في عام ٢٠٠٧م (٧.١٧ ترليون متر مكعب)^(١).

٦- ركائز السياسة البترولية السعودية:

تهدف السعودية في سياستها النفطية إلى استقرار اسواق البترول ، التعاون في منظمة أوبك ، المحافظة على سعة إنتاجية عضافية ، التعاون بين دول أوبك ودول خارج أوبك ، توازن السوق بتعديل الإنتاج بما يتوافق مع الطلب ، استخدام التسعير باستخدام المعادلة والتي تربط سعر النفط مع أسعار السوق.

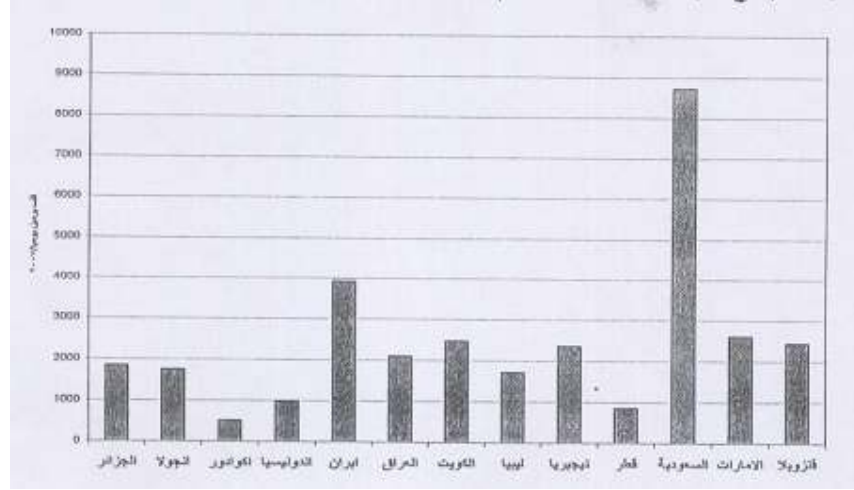
١- التعاون مع أوبك:

حيث أن السعودية هي أكبر دولة منتجة للنفط في منظمة أوبك ومن الدول المؤسسة للمنظمة ، واهتمت السعودية بالالتزام بقرارات أوبك واتباع حصص الإنتاج في فترة أوبك التي استخدمت سياسة تحديد حصص الإنتاج والذي بدأ في عام ١٩٨٧م.

استخدمت أوبك استراتيجية إدارة السوق وذلك باستخدام سلة أسعار أوبك والتي تتضمن ١٣ نوعاً من النفط الخام هي خام صحارى الجزائرى وجبراسول الأنجولى وميناس الأندونيسى والغيرانى الثقيل والبصرة الخفيف العراقى وخام لاتصدير الكويتى وخام السدر الليبى وخام بونى الخفيف النيجيرى ، والخام البحرى القطرى ، والخام العربى الخفيف السعودى وخام مريان الاماراتى وخام بى سى اف ١٧ من فنزويلا وأورينت منن الاكوادور. وتحاول أوبك غيقل سعر سلة الأوبك بين الحدود العليا والدنيا بزيادة أو تقليل

(1) British Petroleum Statistic.

الإنتاج. وهذا يجعل من تحليلات السوق عامل في غاية الأهمية. وتشمل سلة الأوبك^(١) مزيج من الخام الثقيل والخفيف وهي أثقل من برنت ، دبليو تي أي. وتمثل سلة أوبك متابعة لأسعار النفط في السوق العالمي والتي تعكس حالة الطلب والعرض ، وحددت أوبك نطاق سعري يتراوح بين ٢٢ دولار للبرميل و٢٨ دولار للبرميل لتجاوب سياسة أوبك مع متغيرات السوق ، بحيث يتم تغيير الإنتاج وتحديد سقف للإنتاج وحصص إنتاج الأعضاء إذا ما ارتفع السعر أو انخفض خارج ذلك النطاق مدة عشرين يوماً. وقد التزمت السعودية بحصصها الإنتاجية.



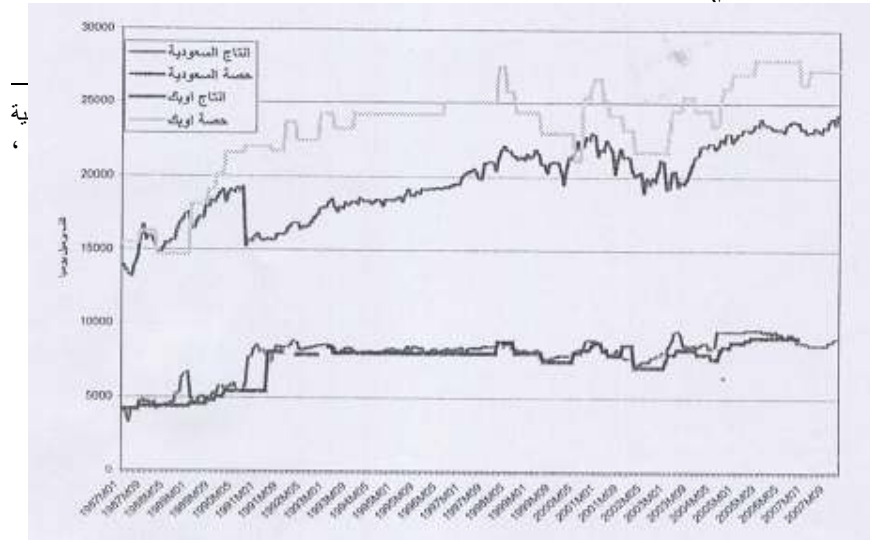
الشكل (٨) إنتاج الدول الأعضاء بأوبك للعام ٢٠٠٧ مليون برميل يوميا

المصدر: أمانة أوبك / إحصائيات أوبك ٢٠٠٨.

٢-التعاون مع الدول المنتجة والمستهلكة:

تقوية الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة حيث اهتمت السعودية بأن تكون عضواً فعالاً في منتدى الطاقة الدولي الذي يهدف إلى بناء الثقة وتبادل المعلومات وتطوير أفضل لما تنطوي عليه قضايا الطاقة ذات التأثير العالمي. ويعد اللقاء الوزاري لمنتدى الطاقة الدولي مرة كل عامين ويضم وزراء الدول المنتجة والمصدرة للطاقة في العالمز وانعقد الاجتماع الأول في باريس عام ١٩٩١ ، ثم توالت الاجتماعات على المستوى السياسي مع تزايد عدد وزراء الدول المشاركة حيث عقدت الاجتماعات اللاحقة في النرويج ثم في اسبانيا وفنزويلا ، والهند وجنوب أفريقيا والسعودية واليابان. وعند عقد المنتدى السابع في المملكة العربية السعودية اقترح سمو ولي العهد السعودي إنشاء أمانة منتدى الطاقة بحيث يكون مقرها في المملكة العربية السعودية وقد وافق اللقاء الثامن في أوساكا باليابان في ٢٠٠٢م على إنشاء الأمانة العامة وثيقة الأهداف وإطار العمل الخاص بها وابتدأت الأمانة العامة عملها بالرياض في ديسمبر ٢٠٠٣م.

الشكل (٩) حصة إنتاج السعودية وإنتاجها الفعلية وسقف الإنتاج الفعلي لأوبك (بيانات شهرية ١٩٨٧-٢٠٠٧م)



المصدر: أمانة أوبك / إحصائيات أوبك ٢٠٠٨.

٣- التركيز على أسواق النفط للدول النامية:

حيث ارتفع الطلب في تلك الدول بمعدل عالي في خلال عقد التسعينات وإلى الوقت الحالي يتضح من الجدول التالي ارتفاع في النمو في استهلاك النفط في الدول النامية بين العامين ١٩٧١-٢٠٠٢م حيث تميز منطقة الشرق الأوسط ودول آسيا وأمريكا اللاتينية بنمو عالي في استخدام الطاقة. كما تميزت أعوام الألفية بنمو مرتفع في الطلب على النفط بالأخص دول آسيا يليها شمال أمريكا (الولايات المتحدة الأمريكية ٦.٥% نسبة الارتفاع بين ٢٠٠٢/٠٣) ثم شرق ساوروبا. مما يشير إلى اتجاه الاهتمام في العلاقات النفطية إلى الدول النامية وبالأخص دول آسيا.

٤- التواجد في أسواق النفط الرئيسية من وجود المصافي والمخازن النفطية في تلك الدول:

حيث تمتلك ارامكو أكبر اسطول بحرى لنقل النفط في العالم (Vela) ويتضمن ١٩ حاملة نפט ضخمة (VLCC,s) Very large crude carriers و٤ ضخمة جداً (ULCC,s) Ultra Large Carriers Crude وتبلغ سعة ذلك الاسطول ٦.٥٣٨ مليون برميل (٢٠٠٢م) كما تستأجر أو تمتلك ارامكو مرافق تخزين حول العالم ، في روتردام بهولندا وسيدى كيرير في مصر على شاطئ البحر المتوسط وكوريا الجنوبية والفلبين والبحر الكاريبي والولايات المتحدة الأمريكية.

٥- التأكيد على وجود سعة إنتاجية فائضة:

تبلغ السعة الإنتاجية للسعودية حوالي ٣ مليون برميل ، وتخطط ارامكو السعودية إلى رفع الإنتاجية إلى ١٢ مليون برميل يوميا في نهاية ٢٠٠٦م. كما تشير توقعات إدارة الطاقة العالمية أن تصل السعة الإنتاجية للسعودية ١٨.٢ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٠ و ٢٢ مليون برميل في عام ٢٠٢٥م.

٦- استمرار نمو الطلب على البترول متوافقا مع النمو الاقتصادي العالمي:

تعمل السعودية على المحافظة على نصيب النفط في إجمالي الطاقة ، وذلك بحفظ الاسعار عند معدل متوسط لئلا يؤدي الارتفاع في سعر النفط إلى تطوير مصادر أخرى للطاقة والتخلي عن النفط كالمصدر الأول. ويتم ذلك بأن ترفع السعودية إنتاجها في حالة ارتفاع اسعار النفط إلى درجة تؤدي إلى التأثير على النمو الاقتصادي العالمي وينعكس من ثم على الطلب على النفط في المستقبل.

٧- بناء صناعة بترولية وطنية ذات كفاءة وقدرة على المنافسة:

وتهدف السعودية على المدى الطويل بتطوير احتياطياتها النفطية للنفط الخفيف ، على سبيل لامثال تم تطوير حقل الشيبية الموجود في منطقة الربع الخالي حيث يحتوى حقل الشيبه ١٥.٧ بليون برميل من النفط الحلو API⁴¹⁻⁶⁰ وإمكانية غنتاج تصل إلى ١ مليون برميل حيث وصل إنتاج ذلك الحقل إلى ٥٦٠ ألف برميل يوميا في ابريل ٢٠٠٤م. ولقد كلف تطوير حقل الشيبه ٢.٥ بليون دولار وبدأ انتاجه فو يوليو ١٩٩٨م. وأشار وزير النفط السعودي على النعيمي (أكتوبر ١٩٩٩م) "أن تطوير حقل الشيبه بين أن تكلفة إضافة سعة إنتاجية أى بنية تحتية وإنتاج ونقل دولار في غالبية المناطق الأخرى حول العالم. أى أن تكلفة الإنتاج وتكلفة تطوير سعة إنتاجية إضافية في المستقبل أقل تكلفة في العالم" يحتوى حقل الشيبه على ثلاث مصانع لفصل النفط

والغاز (Gas/Oil Separation Plants (GOSPs) وانبوب طوله ٣٩٥ ميل ليصل حقل الشيبه بحقل ابقيق أقرب مركز تجميع في السعودية وذلك لتجميعه مع نفوط العربي الخفيف الأخرى. كما يحتوى حقل الشيبه على غاز طبيعي باحتياطي ٢٥ ترليون قدم مكعب حيث ينتج الحقل ٨٨٠ مليون قدم مكعب في اليوم ويعاد ادخالها مع الغاز الطبيعي السائل (NGLs).

الخاتمة:

تنطلق السياسة البترولية السعودية من موقع المملكة في السوق البترولية باعتبارها تملك أكبر احتياطي ثابت وجوده في العالم حيث يشكل أكثر من ١/٥ الاحتياطي العالمي وباعتبارها أكبر منتج ومصدر للبترول. وتنطلق السياسة البترولية أيضاً من دول البترول وإيراداته في الاقتصاد الوطنى السعودى حيث يشكل قطاع البترول أكثر من ثلث الناتج المحلى الإجمالى وتشكل إيراداته حوالى ثلثى الإيرادات العامة. لذلك تهدف السياسة البترولية السعودية إلى تحقيق الاستقرار فى الإيرادات من البترول بما يخدم أهداف تنمية الاقتصاد الوطنى وتنويعه والمحافظة على حصة البترول فى استهلاك الطاقة واستمرار النمو فى الطلب. لذلك تسعى المملكة إلى سائر استقرار السوق البترولية بما يخدم الدول المنتجة والمستهلكة ونمو الصناعة البترولية مع عدم الأضرار بنمو الاقتصاد العالمى.

لقد أصبح واضحاً أن الاسعار المنخفضة للغاية تؤثر على غيرادات الدول المنتجة وإمكانات نموها وتؤثر على الاستثمار فى مراحل الصناعة البترولية مما يؤثر على سلامة وأمن الإمدادات. كما أن الاسعار المرتفعة للغاية تؤثر على اقتصادات الدول النامية المستهلكة وتؤثر على نمو الطلب العالمى ، وعلى القرارات الاستثمارية ورفع سعة الإنتاج ، لذلك فإن التغيرات الحادة فى الاسعار لا تخدم الدول المنتجة أو المستهلكة أو الاقتصاد العالمى ، مما يستدعى تكاتف الجهود لتحقيق الاستقرار فى السوق البترولية. وقد عملت المملكة العربية السعودية على تنسيق جهود الدول المنتجة وفتح قنوات الحوار مع الدول المستهلكة لتحقيق ذلك الاستقرار.

وأصبح من الواضح أيضاً أن اهتمام الدول المستهلكة بموضوع أمن الإمدادات البترولية أى استمرارها بدون انقطاع يقابله اهتمام من الدول المنتجة بموضوع أمن الطلب أى استمرار نمو الطلب عليه بدون قيود تمييز به. وقد عملت المملكة العربية السعودية على طمأننة الدول المستهلكة باستمرار الإمدادات عن طريق التدخل لتعويض أى انقطاع طارئ فى الإمدادات وقامت من أجل ذلك ببناء طاقة إنتاجية عالية منها أكثر من مليونى برميل يومياً غير مستغلة لغرض مقابلة ذلك الاحتمال. وقامت أيضاً بالمشاركة فى محطات تكرير البترول فى الأسواق الرئيسية وبناء اسطول ناقلات ضخمة لغرض ضمان استمرار تدفق الزيت إلى تلك الأسواق. وتدعو المملكة العربية السعودية إلى إنهاء المعاملة التمييزية للبترول فى الأسواق الرئيسية عن طريق خفض العبء الضريبي على المنتجات لكى ينمو الطلب بشكل طبيعى وتنمو تجارة البترول بين الدول لما فيه سلامة الاقتصاد العالمى.

المراجع

- ١-تقرير اوبك السنوى.
- ٢-إدارة معلومات الطاقة ، واشنطن
Energy information administration www.eia.doe.gov
- تقارير مختلفة.
- ٣-وزارة البترول والثروة المعدنية.
- ٤-تقرير شركة البترول البريطانية (British Petroleum).
- ٥-تقرير ارامكو السنوى.
- 6- Axelord, Lawrence (1996), Saudi Oil Policy and Political Determinants, Published by Perseus Books Group.
- 7- Cordesman, Anthony H (2004). "Energy development in the Middle East" Center for Strategic and International Studies (Washington, D.C.) Published by Praeger 2004.

- 8- Cordesman, Anthony H (2004). "The Prospect for Stability - The Issue of Political, Economic and Social Reform", Saudi US Relations Information Service Item of Interest, Feb, 23, 2004.
- 9- Cordesman, Anthony H and Al-Rodhan, Khalid R. (2004). "The Changing Dynamics of Energy in the Middle East", Saudi US Relations Information Service Item of Interest, Oct., 10, 2006.
- 10- Global insight, Energy Intelligence International Crude Oil market Handbook 2007, Saudi Aramco.
- 11- Quandt, William (1982) Saudi Arabia's Oil Policy, A Staff Paper, Brooking Institution – Business & Economics, 1982, P.46.
- 12- Sindelar, H. Richard, Peterson, John (1988) Crosscurrents in the Gulf; Arab Regional and Global Interests, Middle East Institute (Washington, D.C.) Published by Routledge.
- 13- Yizraelia, Sarah (2000), "How Important is Saudi Oil?" Middle East Quarterly, March 2000.

OIL POLICY IN SAUDI ARABIA KINGDOM

Aluosif, Nora A.

Department of Economics, College of Business, King Saud University.

ABSTRACT

The recent rise in global demand for energy and the resulting spike in energy prices have illustrated just how c energy exports are. This paper explores the oil industry in Saudi and production export and refining. Outlines current facts that shape Saudi Arabia oil policy. It also explore natural gas exploration., production and upstream gas projects. Offering the most recent data on current Saudi Arabia petroleum resources. Production capacities estimates, and exports. The paper concludes its analysis with description of factors that influence oil production decision.

Aluosif, Nora A.

9280

9263

9264

9265

9266

9267

9268

9269

9270

9271

9272

9273

9274

9275

9276

9277

9278

9279

9280